

عرب ال ٤٨:

حديث شامل مع عضو الكنيست عزمي بشارة* عن مآزق أوسلو والتطورات الأخيرة

■ أحدثت الانتخابات الإسرائيلية تغييراً جذرياً، سواء على صعيد مستقبل العملية السلمية أو على صعيد علاقة إسرائيل بالشريك الفلسطيني، أو حتى على صعيد علاقاتها بالعالم العربي. كيف تقوم الوضع الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي بعد مرور شهرين على الانتخابات الإسرائيلية؟

□ في اعتقادي أن أكثر الجمل تعبيراً عن الوضع هي تلك التي قالها أحد الأصدقاء المقربين من السلطة الفلسطينية؛ بعد الانتخابات علمنا الليكود أن نقراً اتفاق أوسلو بصورة مختلفة. وأعتقد أن الانتخابات الإسرائيلية أظهرت العطب الأساسي في العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية: عدم التوازن وعدم المساواة في الالتزامات الموقعة. ما أقصده هو أن اتفاق أوسلو مربوط، في الواقع وفي نهاية المطاف، بالالتزام طرف واحد به، وبتفسير طرف واحد له. والأنكى من ذلك كله أن اتفاق أوسلو بنيويّاً يجعل من عملية السلام كل شيء ومن هدف العملية لا شيء. ونتيجة عدم وجود أي اتفاق على الهدف أو الغاية أو القصد، تصبح القضية مرتبطة بتغيير الحكومات في إسرائيل. هذه هي المصيبة الأساسية في اتفاق أوسلو، وقد أظهر تغيير الحكومة هذه العيوب. فحالما تغيرت الحكومة في إسرائيل، تمت قراءة حرفية اتفاق أوسلو على نحو مختلف، وجاءت حكومة غير ملتزمة بالأهداف التي اعتقد الفلسطينيون، أو وهموا أنفسهم، أن العملية تقود إليها. وقد تبين خلال عملية الانتخاب أن الفلسطينيين تحولوا إلى رهينة للرأي العام الإسرائيلي. فتصرفهم السياسي خلال عملية الانتخابات، وتباكيهم على حزب العمل، ومحاولتهم التشبث بإمكان أن ينجح هذا الحزب، أظهرت كم تحول الفلسطينيون إلى رهينة للرأي العام الإسرائيلي. لكن هذه العلاقة ينقصها التوازن.

أمّا المأساة الكبرى، فهي أن الفلسطينيين ركزوا بعد الانتخابات على موضوع واحد هو التزام الليكود اتفاق أوسلو، ولم ينتبهوا لأمر أن الكارثة، أو الطامة الكبرى، هي التزام الليكود اتفاق أوسلو (عندما قطع الطرق بين المدن الفلسطينية مؤخراً) لا

* باحث وأستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت. وقد أجرت المقابلة ربي الحصري في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في القدس.

عدم التزامه. فحكومة الليكود، مثلها مثل أي حكومة منتخبة في الدنيا، ملتزمة لا ما هو في النفوس، نفوسنا، أي الوعود الشفوية، وإنما ما هو مكتوب. وما هو مكتوب سيئ. أي أن حكومة الليكود ملتزمة الطرق الالتفافية، وهي ملتزمة أيضاً المستوطنات، وكذلك تقسيمات المناطق إلى أ، ب، ج التي قطعت أوصال المجتمع الفلسطيني، إلخ. لذا، كان على الفلسطينيين أن يتأكدوا أكثر مما هو مكتوب. وتحاول حكومة الليكود مؤخراً، إخضاع إعادة الانتشار في الخليل لاعتبارات أمنية جديدة؛ الأمر الذي يجعل الإصرار الفلسطيني على تنفيذ ما وقّع في هذه الحال أمراً مفروغاً منه. وإني أعتقد أن هذا الإصرار، لا ما يحلو لحكومة الليكود فقط، ضروري جداً، ولا يمكن الاستمرار في العملية السياسية من دونه.

ما حدث هو أن الفلسطينيين ركزوا قبل الأحداث (الهبّة الجماهيرية) الأخيرة على ثلاث قضايا. وهنا أيضاً لم يتعلموا الدرس؛ إذ إنهم ركزوا على إعادة الانتشار في الخليل، وفي هذا الأمر سيعيد الجيش الإسرائيلي الانتشار في الخليل - هذا ليس امتحاناً، بل سيكونون [الإسرائيليون] أغبياء إذا سقطوا في هذا الامتحان - وركزوا ثانياً على إبقاء "بيت الشرق" مفتوحاً، وهذا ليس مكتوباً في أي اتفاق. وفي اعتقادي أن "بيت الشرق" سيبقى مفتوحاً، وسيستمر الاستيطان في القدس في الوقت نفسه. وهم ركزوا ثالثاً، وهذه ظاهرة جديدة، على ضرورة أن يجتمع نتنياهو بياسر عرفات، وذلك نتيجة تعمد نتنياهو إهمال مثل هذا الاجتماع. وفي النهاية سيجتمع نتنياهو بعرفات، لكن بعد أن يأخذ في مقابل هذا تنازلات عديدة. وهكذا أخذ نتنياهو يعرض اجتماعه بعرفات - مجرد الاجتماع - إنجازاً فلسطينياً وتنازلاً إسرائيلياً.

لو كان هناك توازن لكانت الاستراتيجية أن يرفض عرفات الاجتماع بدافيد ليفي أو بيتسحاق مردخاي، أو بأي شخص آخر ما دام نتنياهو يرفض الاجتماع به. لكن ذلك يلزمه مقومات قوة أخرى في العلاقة بإسرائيل. وعلى الرغم من أن أغلب مقومات القوة تنقصه في توازن أقوى مع إسرائيل، فإن هناك عاملين جديدين طراً، ويمكنهما أن يعيدا بعض مركبات القوة الفلسطينية في العلاقة بإسرائيل: أولاً، هناك الدور المصري الذي عاد بكثافة لأسباب تاريخية، لكنه عاد وبنوع من التضامن العربي مع الفلسطينيين؛ وثانياً، هناك الانتخابات التشريعية الفلسطينية. لقد جاءت الأحداث الأخيرة لتثبت عقم المشاغل التي شغلتنا، فعندما يكون هنالك صراع في شأن القضايا الجوهرية التي تلقي بظلالها على مجمل العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية، كما في حال الليكود، لا يكون لدى الليكود أي تصور لماهية السلام مع الفلسطينيين، ولا يوجد أي مجال للقاء أو حتى لحوار معه بشأن قضايا المجلس الدائم. وليس ذلك فحسب، بل إنه

ضالع في عملية السلب والنهب المسماة الاستيطان، وفي تهويد مدينة القدس. لكن الصدام الذي وقع بينه وبين السلطة الفلسطينية أخيراً أثبت أن النموذج "للحدي" (نسبة إلى أنطوان لحد) للحل، والذي كانت قابليته حكومة حزب العمل، قد فشل فشلاً ذريعاً. والسلطة الفلسطينية تصرف في النهاية كسلطة وطنية. إن مغزى الأحداث الأخيرة الأساسي هو انهيار نموذج "حزب العمل" للحل بإقامة سلطة فلسطينية غير وطنية تكون محمية إسرائيلية. لقد انهار هذا النموذج أمام أول طلقة، وفتح المجال لحوار وطني فلسطيني. إن على السلطة الفلسطينية أن تستنتج من هذه الأحداث النتيجة الصحيحة: المجتمع الفلسطيني هو الذخر الاستراتيجي الأساسي. وعندما تغيب السيادة عن الأرض يجب أن تستبدل بسيادة على المؤسسات. لقد كانت السيادة دائماً شرطاً للديمقراطية، لكن هناك حالات تاريخية تكون فيها الديمقراطية هي شرط السيادة.

لقد ارتبكت حسابات الليكود السياسية نتيجة انتفاضة المجتمع الفلسطيني، ذلك بأن القضية الفلسطينية هي قضية حقيقية يعاني جرائها بشر حقيقيون، وطمسها وتأجيلها لا يؤثران في العوامل الحقيقية القائمة، والتي تؤدي إلى انفجار كل مرة.

المجلس التشريعي فرصة فوتتها المعارضة، والانتفاضة الآن تعني حرباً أهلية فلسطينية فقط

■ كيف كان للمجلس التشريعي أن يشكل أحد مقومات القوة بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية في حين أنه حديث التشكيل وتنقصه الخبرة، وربما تتنازعه أيضاً الصراعات الداخلية؟

□ إنني أرى أن أحداً لم ينتبه لمغزى الانتخابات التشريعية وأهميتها على الصعيد الفلسطيني. والمعارضة، بصورة خاصة، لم تنتبه لهما بل إنها تبنت دوراً أقل ما يمكن أن يقال فيه إنه تافه وعديم المسؤولية تاريخياً. وقد جعلت الفرصة تفوتها نتيجة تفاهة موقفها التاريخي، وعدم وجود بديل تطرحه، وخوفها من مواجهة الواقع، وانتكاستها وانغلاقها. والسلطة الفلسطينية، وياسر عرفات طبعاً، لم ينتبها لهما لأنهما غير معنيين بمأسسة الحياة السياسية الفلسطينية. ومع أن ياسر عرفات جاهد كثيراً في المفاوضات مع إسرائيل بشأن توسيع عضوية المجلس ومنحه صلاحيات تشريعية، فإنه عاد إلى الإقلال من أهميته في غير سياق الصراع مع إسرائيل.

لقد خلقت الانتخابات التشريعية الفلسطينية أداة تعبئة للمجتمع الفلسطيني من

نوع جديد تماماً؛ أي تعبئة مدنية في مواجهة إسرائيل، بمعنى وجود حياة مدنية فلسطينية وحياة سياسية فلسطينية، وحياة تشريعية فلسطينية، ومجتمع فلسطيني متكاتف عن طريق سلطة تشريعية تتقاسم السلطة مع سلطة تنفيذية في المواجهة مع إسرائيل، وبحيث يكون هناك معارضة مثلما توجد معارضة في الكنيست الإسرائيلي. لكن الفرصة الأولى فوتت؛ إذ إن المعارضة الفلسطينية لم تشارك، والآن تفتت الفرصة الثانية بمحاولات السلطة تهميش المجلس التشريعي بدلاً من إعطائه دوره المهم كي يساهم في المواجهة مع إسرائيل. فعندها كان يمكن أن يكون هناك مواجهة لا بين عرفات والنخبة التي تحيط به من أجل تحصيل وضع جديد أفضل لهم في العلاقة بإسرائيل، وإنما بين المجتمع الفلسطيني والشعب الفلسطيني من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، علماً بأن المواجهة لا يمكن أن تتخذ شكل انتفاضة. فمن السخف التحدث عن انتفاضة اليوم، لأن انتفاضة في المرحلة الراهنة تعني حرباً أهلية فلسطينية فقط، بحيث تكون إسرائيل خارجها تماماً، ويكون الفلسطينيون مشغولين بعضهم ببعض. وهذا هو مغزى اتفاق أوسلو أصلاً. لقد كانت الأوضاع السائدة قبل الهبة الشعبية أوضاع تمرد شعبي كامن، غير أن الشرطة كانت تحول دون وصوله إلى مواجهة مع إسرائيل. لكن عندما تقرر ألا تقف الشرطة حائلاً وصلت الجماهير إلى الحواجز الإسرائيلية، وتطور صدام شاركت الشرطة فيه، فانهار وهم أن في إمكان السلطة الفلسطينية أن تكون سلطة "لحدية".

■ كيف ذلك؟

□ إن مغزى أوسلو هو تجنب إسرائيل أي انتفاضة شعبية فلسطينية، وجعل هذا الأمر من مهمات الشرطة الفلسطينية، وإلا فما هي فائدة أوسلو بالنسبة إلى إسرائيل؟ وهذا هو موقف حزب العمل أساساً، لا موقف الليكود فقط. ولذلك، إذا أردنا أن نبحث في كيفية "انتفاضة الشعب الفلسطيني على إسرائيل"، يجب أن نبحث عن نماذج جديدة. والنموذج الأساسي هو تجنيد المجتمع الفلسطيني والشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية أو الكيان السياسي الفلسطيني في مواجهة إسرائيل. لقد تم ذلك في الأحداث الأخيرة بصورة واضحة، لكن التصعيد في حالتنا لا يمكن أن يكون بلانهاية؛ فإسرائيل تضغط أيضاً، والاستمرار في المواجهة المشتركة: الشعب والسلطة من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، غير ممكن بتاتا من دون ديمقراطية فلسطينية ومن دون دور للمجلس التشريعي. والكارثة هي أن ليس عرفات وحده من يحاول تهميش المجلس التشريعي عبر خلق تناقضات وهمية بينه وبين المجلس الوطني، بل أيضاً رئيس المجلس التشريعي أبو علاء الذي يحول المجلس التشريعي إلى أداة في مناطحة

عرفات من أجل مصلحته الشخصية لا من أجل الديمقراطية، إذ إنه يحاول بناء موقع له في الصراع بشأن خلافة عرفات.

في المقابل، هناك كتلة كبيرة من أعضاء المجلس الذين يحاولون، بطريقتهم الخاصة وباجتهاداتهم الخاصة ومن دون نظريات كبيرة في الديمقراطية، أن يعطوا الدور للمجلس التشريعي، وهم يقومون بجهد دؤوب. لكن في غياب صلاحيات حقيقية لأولئك، فإن هذا الجهد كله يبقى مجرد كلام؛ فكتابة الدستور تبقى كلاماً، وكتابة القوانين الأساسية تبقى كلاماً ما دام المجلس غير قادر على اتخاذ قرارات في القضايا الأساسية التي تهم الحياة السياسية الفلسطينية والحياة المدنية الفلسطينية، والعلاقة بإسرائيل أيضاً. إن المجلس التشريعي غير قادر على اتخاذ أي قرار يخص العلاقة بإسرائيل، بما في ذلك المفاوضات؛ فهو لا يملك أن يوقف المفاوضات أو لا يوقفها؛ أن يهدد بمقاطعة المفاوضات أم لا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قضايا الاستيطان، إلخ. إنه قادر على رفع صوت احتجاجي، لكن المجالس التشريعية ليس الهدف منها الاحتجاج، بل توجيه عمل السلطة التنفيذية. وما يجري في بلدنا معكوس تماماً؛ إذ بدلاً من أن تكون السلطة التشريعية هي المرجع وهي رمز السيادة، نجد أن رمز السيادة شخص واحد، أي ياسر عرفات، لا السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية. وهذا الوضع لا يمكن أن يؤدي إلى علاقة أكثر توازناً مع إسرائيل، لأن مقومات القوة الأخرى ناقصة عندنا. وفي اعتقادي أن النخبة الفلسطينية الحاكمة لا تدرك أو لا تريد أن تدرك أن قضية المجلس التشريعي لم تعد مجرد رفاهية، وأن حرية الإعلام في فلسطين لم تعد مجرد رفاهية، وأن عدم التعذيب في السجون ليس مجرد رفاهية، وأن حياة سياسية ديمقراطية منضبطة ليست رفاهية كذلك، وإنما هي تشكل حاجة بالنسبة إليها لتعطيهها مقومات قوة في العلاقة بإسرائيل. وما دامت لا تدرك ذلك، فإنها لا تستطيع أن تتحصن بالشعب أمام ضغوط إسرائيل لتقول مثلاً: ما دام هناك استيطان فإن الشعب لا يريد كذا أو كذا. والنتيجة هي أن المجتمع الفلسطيني غير مجتهد كما يجب في المواجهة مع إسرائيل فترة طويلة. وإذا جند من دون ديمقراطية فسيجد نفسه في مواجهة مع السلطة نفسها، وهذه كارثة. لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن المجتمع الفلسطيني هو وحده القادر على تحريك الأوضاع الدولية والعربية والإسرائيلية عندما يتم تفعيله في المواجهة؛ إنه المخزون الاستراتيجي الأساسي للسلطة في صراعها مع إسرائيل. وفي فترة الليكود، نشأ أساس لتناقض بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ونشأ أيضاً أساس للحوار الفلسطيني الداخلي وللوحدة الوطنية.

■ لكن الفلسطينيين هم الطرف الضعيف، فهل يملكون أن يتخذوا مثل هذه المواقف ويهددوا بتعطيل المفاوضات في وقت أن ذلك هو كل ما يرغب الليكود وتنتيا هو فيه حالياً، ولا سيما أن تنتيا هو لا يتعرض لأي نوع من الضغوط، ولا يجد نفسه مضطراً إلى مواصلة العملية السلمية بالروح نفسها التي كانت سائدة لدى الحكومة السابقة؟

□ قد يكون ذلك صحيحاً فيما يتعلق بقضية الجولان، فهذا هو ما يريده الليكود، إذ يريد حالة لا حرب ولا سلم. إن أكثر ما يتمناه الليكود هو أن يأتي الرئيس حافظ الأسد ويقول لا أريد أن أجتمع معكم، عندها سيشعر الليكود بالراحة، إذ كل ما يريده هو وقف إطلاق النار، وليس سلاماً مع سورية.

أمّا في المسألة الفلسطينية، فإن الأمور معقدة أكثر. وإذا لم يتم التوصل إلى حل، فسينشأ انفجار (وقد أثبتت الأحداث الأخيرة ذلك) لأنه يوجد سكان في غزة، ويوجد سكان في الضفة، وهم متضررون من الأوضاع فعلاً. وهناك عمليات إرهاب، وهناك وضع دولي، وفي الناحية الأخرى تطبيع مع العالم العربي، وكله متعثر بسبب عدم حل القضية الفلسطينية. القضية الفلسطينية متفجرة وملتهبة وحقيقية، والليكود لا يستطيع أن يأخذ هنا موقف من لا يريد حلاً.

في حالة سورية، هناك الرئيس حافظ الأسد وهناك ضمان: حتى لو لم يكن هناك حل مع سورية، لكن الحدود مضبوطة. أمّا إذا لم يكن هناك حل مع الفلسطينيين، فلا شيء سيكون مضبوطاً. الأمور تحتاج إلى ضبط، وهناك خوف لدى الليكود والمؤسسة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، ولذا لا يمكن أن يستمر الوضع على ما هو عليه.

السؤال الذي يطرح هو: هل نستطيع أن نحول هذه الحقيقة إلى مكن قوة عند الفلسطينيين؟ الجواب، بحسب رأيي، هو: نعم، الفلسطينيون أقوى مما يتصورون، وقد أثبتت الأحداث الأخيرة ذلك. إن في استطاعتهم إرباك الحسابات الإسرائيلية تماماً. وموضوع القدس، الذي ظنت إسرائيل أنه أمر مفروغ منه، طرحه الفلسطينيون من جديد بهبة شعبية رائعة.

■ ربما منطلق الضعف هو تصرفهم على هذا النحو لا التفاهة؟

□ لا بل هو ضعف وعوامل تفاهة أخرى. وسأوضح لماذا. هناك، لسخرية القدر، قضايا مرتبطة بمجموعة من الأشخاص الذين ينظرون إلى القضية الفلسطينية من منظور أتفه مما تتصورين؛ منظور التصريح من أجل أن يعبروا الحواجز العسكرية الإسرائيلية، والعمولات التي يكسبونها من العلاقات مع إسرائيل، والحفلات التي يدعون إليها في تل أبيب، وصدقاتهم الغريبة العجيبة مع الإسرائيليين. أي أن هناك مجموعة من

الأشخاص الذين حولتهم علاقتهم السياسية المتميزة مع إسرائيل، وضمنهم سجناء سابقون ومناضلون سابقون، حولتهم، حولتهم، وهذه هي الكارثة الكبيرة، إلى شريحة اجتماعية؛ فأصبحت العلاقة مع إسرائيل عبارة عن مكسب (asset)، ومن يملك علاقات جيدة مع إسرائيل يمكن أن يصبح غنياً، ويمكن أن يحصل على عمولات وتصاريح وتأشيرات وعمولات التأشيرات، فالأمور كلها تحولت إلى "بيزنيس" (business). هذه المجموعة من الناس تنظر إلى مجموعة القضايا وتفاوض بشأنها من منطلق: ما الذي سنحصل عليه في أسوأ الحالات، وكيف ننتقل عملية السلام في أفضل الحالات؛ فالعملية، لا هدفها، هي الأساس. وعندما يبدأ المفاوض الفلسطيني التفكير في هذه الطريقة، فإنه سيبدأ العمل ضد مصلحة شعبه. في حين أن المفاوض موظف، ويحظر عليه أن يكون لديه مصالح من هذا النوع. للأسف الشديد، إن هناك مجموعة محيطة بالقيادة الفلسطينية تنظر إلى القضية الأشمل من خلال منظور ضيق وتافه هو منظور المصلحة الفئوية، التي أصبحت جزءاً من نسيج العلاقات غير المتوازن بين إسرائيل والفلسطينيين.

■ إذا كنا نتحدث عن شريحة، فما هو كبر هذه الشريحة كي تستطيع أن تؤثر؟

□ أتصور أن في هذه الشريحة هرمية معينة سمّيتها "VIPs" (Very Important People: أشخاص مهمون جداً)، وهو أمر جديد بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني. لم يكن هناك "VIPs" في المجتمع الفلسطيني، كان يوجد دائماً جماعة الثورة وبيروقراطية منظمة التحرير، وجماعة أموال الصمود، وجماعة الأردن، إلخ. أما "VIPs"، فهي صفة جديدة، وإسرائيل هي الطرف الذي يحدد من هو الـ "VIP". والـ "VIP" هو ذلك الإنسان الذي يملك حرية التنقل؛ ويترتب على ذلك مجموعة من الامتيازات، منها إمكان عقد صفقات، ومنها الشخص الذي تتصل إسرائيل به قبل غيره... ذلك كله أصبح مكسباً في العلاقة. وأنا أقول: يكفي أن نقرأ مقابلة مع المستشار القانوني للخارجية الإسرائيلية قبل أن يترك وظيفته، نشرتها صحيفة "هآرتس" في آب/أغسطس، والتي يشرح فيها حرفياً نظاماً هو لا يقبل أن يسميه نظام "بانطوستان" وتمييز عنصري ونظام عمولات أو نظام كومسيون، وهذه أحسن تسمية له، وإن كان يجب ألا نسميه كذلك، وإنما هو كذلك في الواقع. وما يشرحه يبين أنه كذلك فعلاً، إذ يقول: نحن نسيطر على الكهرباء والماء والهاتف والكذا والكذا، ونسيطر على كل شيء، وهناك مجموعة من "السكان الأصليين" (Natives) الذين هم عبارة عن وسطاء. ويضيف: ماذا نريد أكثر راحة من هذا؟ ويقول لوزراء الليكود: أقرأوا المعاهدة جيداً. إذا قرأتموها فإنكم لن توافقوا عليها فحسب، بل أيضاً ستتحمسون لها. فعلاقة القوة التي

بيننا وبين الفلسطينيين لم تكن هكذا في السابق، ولم تكن هكذا قبل الانتفاضة. وكى نعود إلى السؤال الأساسي بشأن حجم هذه الفئة من الناس، فأنا أقدر النواة الصلبة فيها بالمئات، بينما الدائرة الأوسع، أي المستفيدون من هؤلاء الناس والمرتبطين بهم، تُعدُّ بالآلاف. وهذه الفئة مرتبة على نحو هرمي، أي أن هناك درجات لمن هو أهم، وهناك عدة قنوات للاتصال بإسرائيل، من أصغر وزارة إلى رجال الارتباط الأمني والتنسيق الأمني والتنسيق الاقتصادي والمدني. هناك مجموعة من الاتصالات المتشابكة والمعقدة التي تتغير أهمية الشخصيات الفاعلة فيها بتغير الرضا الإسرائيلي عنها. ففجأة، نرى فلاناً صار مهماً، ثم فجأة تتغير الأمور، وإذا بفلان صار أهم.

■ هل يعني ذلك أن إسرائيل نجحت في مشروعها القديم، الهادف إلى خلق قيادة فلسطينية بحسب مواصفاتها وتخضع لإرادتها؟

□ بلا شك، والكارثة الكبيرة هي أن المجتمع الفلسطيني في هذه الصورة كلها محيّد ومحبط وناقم، وينظر من بعيد، فهو لا يستطيع أن يسافر، ولا يستطيع أن يتحرك، وهو في أدق حاجاته اليومية يحتاج إلى خدمات هذه الفئة. ولذلك، أصبح هناك نظام من "العلاقات الزبائنية" (clientalism)، أو من الاستزلام، يخرق المجتمع الفلسطيني كله، من أعلاه إلى أسفله. وأبسط ما يمكنني قوله هنا هو أنه لو كان المجلس التشريعي فعلاً لفرّض رقابة على فئة الـ "VIP" وعلى تصرفاتها وتحركاتها. وذلك على الرغم من وجود تناقض بين أعضاء المجلس التشريعي وبينه وبين السلطات الأخرى. فقد سمى مونتيسكيو نظام "الرقابة والتوازن" في النظام الديمقراطي نظاماً من الجنون، لأن هناك فئة من الناس تخلق توازناً مع فئات أخرى، لا بدافع حسن النية، وإنما بسبب مصلحتها. وبالتالي، يمكن أن نوجد في المجتمع حالة تراقب فيها كل سلطة السلطة الأخرى وتوازنها، لا لأن الكل مخلص للموضوع الديمقراطي، بل لأن له مصلحة في الحد من قوة الآخر وسلطته. وبما أنه لا يمكن لجميع من هم في المجلس التشريعي أن يصبحوا "VIPs"، وبما أن ليس في وسع الناس كلهم الاستفادة، فإنه يمكن إيجاد فئة من الناس لديها مصلحة في أن تحد من قوة الآخرين، بغض النظر عن نياتهم. فأغلب الشعب يفسد لو كان كله يستطيع أن يصبح من الوزراء. لكن الحقيقة في النظام الديمقراطي هي أن الشعب لا يستطيع كله أن يصير من الوزراء، والـ "VIPs" مئة أو مئتان، والباقيون ناقمون أو محبطون، أو أن هناك نظاماً ديمقراطياً يجعلهم يكونون في حالة رقابة وتوازن لهؤلاء ويطالبون برقابة وبتقارير.

وهنا ألفت إلى أن هناك ظاهرة خطيرة، إذا كنا نتحدث عن الإنسان الفلسطيني، وهي الظاهرة التي عرفناها في أوروبا الشرقية ذات يوم. فالإنسان الفلسطيني نجده اليوم منقسماً على ذاته بين الشخصية الخاصة (private person) الساخرة وبين الشخصية العامة (public person) الخائفة والمتملقة. وهذا الانقسام في الشخصية هو الذي جعل الأنظمة في أوروبا الشرقية تستمر فترة طويلة من الزمن. وأنا ألاحظ أن الفلسطينيين ينمون بالتدرج هذا النوع من الثقافة، التي دعينا نسميها الثقافة المنفصمة بين الحيز العام والحيز الخاص والتي تسمح للأنظمة السلطوية بالعمل. إن لا يهم النظام ما يحدث خلف الأبواب المغلقة ما دام أن في الحياة العامة نفاقاً، بل إنها تعتبر هذا النفاق جزءاً من قوتها، تماماً كما قال مكيافيلي في "الأمير": إذا خيرت بين أن تكون محبوباً وأن تكون مهاباً فاختر أن تكون مهاباً.

■ إذا كان هذا هو تشخيص الحالة بعد الانتخابات الإسرائيلية فلسطينياً وإسرائيلياً، فما هي الخيارات الموجودة الآن في المستقبل؟

□ أنا أعتقد أن الخيارات في العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية محدودة جداً بوضعها الساكن. فمن الصعب رسم سيناريوات عديدة، إلا إذا أدخلنا في الاعتبار العامل الذاتي المتغير. أي إذا لم ندخل في الاعتبار العامل الفلسطيني الذاتي وقدرته على التغيير والدينامية وعلى إحداث اصطفاً جديد وطرح الموضوعات بصورة أخرى، وإذا لم ندخل ولم نأخذ هذا العامل بعين الاعتبار، تبقى الصورة ساكنة كثيراً والسيناريوات محدودة جداً. وفي السياسة نحن نتحدث عن سيناريوات، لأن الخيارات تعني أن هناك من يختار، وأنه يوجد عامل ذاتي، وأن هناك حرية اختيار.

ففي حال غياب العامل الذاتي الفلسطيني واستمرار الوضع على ما هو عليه الآن، وإذا استمرت إسرائيل في التحكم في مقومات اللعبة السياسية، فإننا بلا شك سنصل على الرغم من ذلك كله إلى مأزق في المرحلة القريبة المقبلة، وأعني إلى طريق مسدود، لأن القيادة الفلسطينية الحالية غير قادرة ولأسباب تاريخية وحضارية وثقافية، إلخ، على توقيع اتفاق بشأن حل دائم مع إسرائيل يقترحه نتنياهو. ينتج من ذلك صراع حقيقي بين السلطة الفلسطينية وحكومة الليكود. وإذا أضفنا إلى ذلك الخطوات التمهيدية التي تقوم حكومة الليكود بها من وقت إلى آخر، ينشأ وضع متفجر، أي غير ساكن، في الأعوام الأربعة المقبلة - هذا فضلاً عن الاقتناع السائد بأن ليس هناك إمكان للتوصل إلى حل دائم مع حكومة الليكود.

■ لأنه لا يملك تصوراً لحل دائم؟

□ لأن اقتراحه هو الوضع القائم تماماً، ولا يوجد عنده أي شيء يضيفه إلى الوضع القائم، وبالتالي سنصل إلى طريق مسدود. وإذا وصلنا إلى مثل هذا الطريق المسدود، فإن السيناريو الإسرائيلي سيكون خطراً لأنه دائماً مركّب من أربع سنوات، والسيناريو الحالي يريد أن تمر الانتخابات الإسرائيلية المقبلة بسلام ومن دون أن يصنع سلاماً مع الفلسطينيين. وقد يكون الطريق هو التخلص من القيادة الفلسطينية غير القادرة على توقيع حل دائم وبإحداث حالة من الفوضى فلسطينياً، أحد أوجهها "أمراء الحرب" الذين يحيط كل واحد منهم بيته بمجموعة مسلحة، كما في الصومال، والذين يتنافسون بشأن السلطة، أو المجيء بضابط يستطيع أن يوقع لليكود حلاً دائماً. هذا كله يعني خلق حالة من الفوضى تتحول إلى حجة أو "غطاء" (alibi) لعدم توصل إسرائيل إلى سلام مع الفلسطينيين، وبالتالي غياب القضية الفلسطينية عن جدول الأعمال الدولي وانكفائها على ذاتها حروباً أهلية أو مصائب، إلخ، أو المجيء بمجموعة من الضباط الذين لا يهتمون إلا بسيطرتهم على الوضع، واستمرار العلاقات الحسنة مع إسرائيل، إلخ. وفي إمكان هذا، بحسب ما أرى، أن يمثل أخطر سيناريو في حال وصول المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى مأزق قبل الانتخابات الإسرائيلية المقبلة أو عشيتها، وأنا متأكد من أنها ستصل إلى مأزق. وحتى في ظل القيادة الراهنة، التي بذلت المستحيل للتفاهم مع الإسرائيليين، فإنها ستصل مع نتنهاو إلى مأزق؛ فهو لن يعطيها شيئاً، وهو يريد ضم المنطقة "ج" كلها إلى إسرائيل، ويريد الاستمرار في الاستيطان، وأن يحدد صلاحيات السلطة الفلسطينية أكثر فأكثر. هذا هو أسوأ ما يمكن.

والأمر الثاني الذي يمكن أن يحدث أيضاً، في غياب العامل الذاتي الفلسطيني، هو التكتيك "الشميري"، أي الاستمرار في التفاوض إلى أجل غير مسمى، وتحويل التفاصيل المفروغ منها بناء على أوصلو، والتي من المفروض أن تلتزمها إسرائيل، إلى موضوع للتفاوض في مفاوضات الحل الدائم.

■ كيف يمكن الخروج من هذه الحالة أو العمل على عدم الوصول إليها؟

□ الأمر الوحيد الذي يمكن أن يغير هذه الصورة، في رأيي، هو العامل الذي تحدثت عنه وهو - فيما عدا العودة إلى موضوع العالم العربي واستنفار العالم العربي في قضية التطبيع وغير قضية التطبيع والتي يستطيع الفلسطينيون أن يؤدوا دوراً أساسياً جداً فيها بالتعاون مع مصر - هذا العامل هو بناء ديمقراطية فلسطينية، وانفتاح

ديمقراطي، وحياء حزبية فلسطينية سليمة، وحياء إعلامية فلسطينية سليمة، ومجلس تشريعي سليم، ونظام قضائي سليم، وأجهزة أمنية تخضع للرقابة، أي كل ما نسميه بناء مقومات الديمقراطية الفلسطينية. هذه يمكن أن تغير جميع قواعد اللعبة مع إسرائيل: أولاً، عبر احترام الكيان الفلسطيني عالمياً ودولياً، بحيث تتم رؤيته على أنه كيان يستحق أن يتحول إلى دولة في تصرفاته، إلخ. وعوامل الضغط على إسرائيل تزداد بشكل لا مثيل له. فالعلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية يجب ألا تكون علاقة مع "VIP"، وإنما مع موظف رسمي (civil servant) ترسله الديمقراطية الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل، وهو غير قادر على التصرف، ويعود فيأخذ أوامر من شعبه. وهو مراقب حتى من الجرائد ومن الإعلام وليس فقط من المجلس التشريعي، ولا يمكن أن يرشى. عندها ستصبح العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية مختلفة تماماً ومقيدة تماماً. وعند ذلك أيضاً يصبح من الصعب أن يكون السيناريو الإسرائيلي هو التخلص من القيادة الفلسطينية، لأن القيادة الفلسطينية عندها لن تكون مرتبطة بشخص، بل سيكون هناك مؤسسات، وإذا تخلصوا من واحد ينتخب آخر، وبالتالي يصبح التخلص من هذا الشخص أو ذاك غير ذي جدوى. هذا هو فقط الضمان لإفشال السيناريوات الإسرائيلية الممكنة. وهذا لا يعني أن التحريرات وأن الدولة الفلسطينية آتية وإلى آخره، وإنما يفتح الطريق أمام إمكان من هذا النوع في المستقبل. إن إعلان الاستقلال في حال وجود مؤسسات ديمقراطية منتخبة ومعترف بها دولياً لن يكون مجرد نشاط في العلاقات العامة، كما كان عليه إعلان الاستقلال سنة ١٩٨٨، بل إنه سيؤخذ بالجدية اللازمة دولياً. وكى نقدم على مثل هذه الخطوة، ينبغي لنا أن نرتب أوضاعنا الداخلية ومؤسساتنا.

وما عدا ذلك، وإذا تبين أن موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية على كل متر من الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، ومن دون المستوطنات أمر غير وارد في هذا الجيل أو الجيل المقبل، فإنه سيأتي الوقت الذي نغير فيه الاستراتيجية الفلسطينية كلها ونبدأ الحديث عن الحل ثنائي القومية، أي عن كيان سياسي ثنائي القومية، ليس بالضرورة عبر خلق قومية جديدة، كما حدث في جنوب أفريقيا بخلق القومية "الجنوب الأفريقية"، فنحن لا نستطيع أن نخلق قومية من هذا النوع في بلدنا. لكن في الإمكان الحديث عن مبنى سياسي ثنائي القومية يزول فيه نظام التفرقة العنصرية الموجودة الآن.

■ هل يعني ذلك أن يناضل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة مع فلسطينيي الـ ٤٨ سوياً من أجل المساواة؟

□ لا، هذا يعني أن يشكل الفلسطينيون مع فلسطينيي الـ ٤٨ كياناً سياسياً واحداً فلسطينياً ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي يشكلان سوياً كياناً سياسياً يهودياً عربياً ذا برلمانيين من ناحية وبرلمان مشترك من ناحية أخرى. وإني أرى وجوب أن يتحول إلى مطلب فيما بعد. وأنا لا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية علمانية وإنما عن دولة ثنائية القومية، أي عن نظام شبه فدرالي بين كيانين قوميين. وفقط في مثل هذا الإطار يمكن حل موضوعين مثل اللاجئين والاستيطان. لكن في مثل هذا السياق يمكن تحمل الاستيطان أصلاً لأنه يصبح هناك دولة واحدة، وإذا أراد الإسرائيليون الاستيطان في الضفة فلا بأس؛ إذ نحن أيضاً يحق لنا أن نقطن في يافا مثلاً.

■ هل هذا هو المشروع نفسه الذي طرحه سري نسيبة في الثمانينات، عندما تحدث عن ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل شرط أن يحصلوا على حقوق متساوية؟

□ مشروع سري نسيبة في حينه لم يكن مفصلاً. واقتراحه على إسرائيل كان إما أن تضمونا وإما أن تعطونا استقلالاً. أنا أتحدث عن مشروع ليس هدفه إخراج إسرائيل في النقاش، وإنما أقول إنه يجب أن يصبح مشروعاً حقيقياً إذا فشل مشروع الدولة تاريخياً، وأصبح الحديث عن كيان فلسطيني مقطع الأوصال، وليس هناك مجال لإزالة المستوطنات.

■ هل إمكان قبوله اليوم أكبر من إمكان قبوله قبل عشرة أعوام، عندما طرحه نسيبة؟

□ طبعاً لا. فهذا مشروع نضالي من نوع آخر؛ مشروع يحتاج إلى مؤتمر وطني كما حدث في جنوب أفريقيا مثلاً، ويحتاج إلى إعادة تركيب للحياة السياسية الفلسطينية، ويحتاج إلى أدوات جديدة في النضال. هو ليس مشروعاً واقعياً أكثر أو واقعياً أقل، وإنما مشروع يطرح فقط في حال اتضح أن الاستيطان سيبقى ولا مجال لإزالته. فكيف يمكن أن نكون كيانين منفصلين ويستمر الاستيطان؟ لا يمكن أن تكون الحدود مفصولة في اتجاه واحد، إذ عندئذ تكون هذه علاقة سيطرة من نوع جديد ونوعاً من السرقة والنهب، وهذا يجب أن يكون مرفوضاً. إن الاستيطان غير ممكن في حال الحل القومي (حل الدولتين)، وهو مرفوض لأنه عبارة عن عملية سرقة ونهب، ويتناقض مع الاستقلال القومي. أمّا في حال الحل ثنائي القومية (حل الدولة الواحدة)، فإن الاستيطان يصبح موضوعاً آخر.

■ لكن بما أن الطرف الفلسطيني هو الطرف الأضعف في هذه المعادلة، فلماذا يوافق

الليكود، أو حتى حزب العمل، على دولة ثنائية القومية في حين أنه ليس مضطراً إلى ذلك، وما دام الليكود لا يمانع في استمرار الوضع على ما هو عليه، ويعلن شفهاً فقط أنه مع استمرار عملية السلام؟

□ أنا أقول إن إسرائيل، وإن كانت قوية الآن، فإن أمامها خيارين فقط لا ثالث لهما، مع أن كل محاولة لليكود وصعود نتنياهو إلى الحكم جاء لإقناعنا بأن هناك خياراً ثالثاً. والخياران هما: إما الحل القومي وإما الحل ثنائي القومية. والأول يعني الانفصال وقيام دولتين قوميتين، والآخر يعني الضم. لكن نتنياهو يريد أن يفهمنا - وهذا مغزى انتصاره - أن هناك طريقاً ثالثاً هو الوضع القائم.

العرب لم يفهموا إسرائيل

ويجب الكف عن القفز

من الاستهانة بها إلى الانبهار بقوتها

■ هل تعتقد أن القيادات العربية، بما فيها القيادة الفلسطينية، فهمت هذه الأطروحات الإسرائيلية؟ فتاريخياً كان العرب دائماً يحدون موقفهم من كل حكومة على حدة، وأسلوب التعامل معها، ثم يغيرون هذا الموقف بتغير الحكومة؟

□ هل صحيح، لكن الحقيقة هي أن الإسرائيليين أنفسهم لم يكن عندهم منذ حرب سنة ١٩٦٧ طرح مبلور قط. وفي إمكاني القول إن برنامج "ألون" لم يكن طرحاً مبلوراً، لأن أي حكومة إسرائيلية لم تقم بتبنيه رسمياً. وكامب ديفيد لم يكن طرحاً مبلوراً كذلك، بل كان محاولة للخروج من مأزق المفاوضات المصرية - الإسرائيلية بحل ما للقضية الفلسطينية. ويمكن القول إن الإسرائيليين أرادوا تحقيق التسوية مع الفلسطينيين بالتدريج ريثما تتبلور عناصر قوتهم هم كنظام وكسلطة وكشعب، وهذا يشمل الاستيطان. وما راح يحدث أخيراً هو أن ما ترك كي يتبلور كعملية تاريخية تبلور كموقف، وهذا يمثله شمير ونتنياهو اللذان لديهما قناعة بأن في الإمكان التوصل إلى حل مع العرب من دون تجاوز الوضع القائم فلسطينياً في العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية بصورة جذرية. وحزب العمل كان يفضل ألا يتوصل في يوم ما إلى دولة فلسطينية، لكن لم يكن عنده مانع لتتوصل إلى دولة فلسطينية على جزء من الأرض لا على كل الأرض التي احتلت سنة ١٩٦٧.

لا أستطيع القول إن الموقف الإسرائيلي بُني عبر الزمن على تصور واحد كان طوال الوقت يقول إن حل القضية الفلسطينية يتألف من أ، ب، ج، وإما خيار قومي وإما خيار ثنائي القومية، وغير ذلك. صحيح أن الحكومات الإسرائيلية كلها، بلا استثناء،

أرادت تجنب الضم، لأن الضم يعني حلاً ثنائي القومية. لكن فيما عدا تجاوز الضم، لم تدر تلك الحكومات ماذا تفعل لتتجاوز الضم. هل هو خيار أردني؟ هل هو خيار فلسطيني؟ لقد شهدنا في حزب العمل انقلاباً من الخيار الأردني إلى الخيار الفلسطيني لتجنب الضم. وشهدنا عند الليكود انقلاباً من الخيار الفلسطيني إلى الخيار الأردني. وشهدنا أموراً كثيرة، لكن حتى الآن، لم يكن هناك تصور بديل من الضم. لكن أعتقد أنه كان لدى شمير، ولدى نتنياهو الآن، وضوح أكثر لإمكان التمسك بالوضع القائم في العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية، وضبطها عن طريق زيادة الاستيطان وبوجود شرطة فلسطينية قوية، إلخ. هذا هو الفارق الأساسي، في اعتقادي، بين براغماتية بيرس وبراعماتية نتنياهو. فبالنسبة إلى بيرس، لا مانع من أن يؤدي ذلك كله إلى كيان سياسي فلسطيني على جزء من الأرض، أقدّره شخصياً بأنه المنطقتان "أ" و"ب"، (أقل من نصف الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧) في حين أن نتنياهو لديه مانع، ولديه تصور واضح لماذا لا يريد ذلك.

■ هل فهم العرب في حينه، في تعاملهم مع إسرائيل، مشروع بيرس، وهل يفهمون الآن ما هو تصور نتنياهو علاقته بتصور شمير؟

□ للأسف لا؛ فعلاقة العرب بإسرائيل يمكن القول إنها علاقة عجيبة غريبة. والموضوع لا يتعلق بإمكان الفهم فقط. فمن الواضح أنهم غير فاهمين، لكن مقولة إفهم عدوك لا تكون دائماً صحيحة، ولا سيما إذا كان عندك التصميم والإصرار على محاربتة. أنا لست من الذين يعتقدون أنه حتى تحارب عدوك وتنتصر عليه يجب أن تعرفه جيداً. فشعوب كثيرة انتصرت على أعداء لا تعرفهم، وأحياناً كان عدم المعرفة أو الجهل بالعدو هو الضمان للتصميم ضده. أحياناً على المرء أن يجهل العدو كي يعرف كيف يحاربه. المشكلة عند العرب أنه لم يكن هناك فهم ولم يكن هناك حرب، أي أننا لم نحاول أن نعرف الخصم من أجل التعايش السلمي معه ولا كان عندنا التصميم على محاربتة، بغض النظر عن معرفته. وبالتالي، فإن العلاقة بإسرائيل كانت دائماً، وحتى الآن، علاقة تستنكر أو تنكر أو تشجب، وتتجاهل حتى وجود إسرائيل وإمكان التعامل معها. وعندما أصبحنا ندرك أن إسرائيل قائمة، أصبح القانون الذي يحكم العلاقة بها هو قانون التمني (wishful thinking) المكون من مجموعة أساطير، من ضمنها أن التناقضات الداخلية لإسرائيل ستؤدي إلى انهيار إسرائيل إذا تم السلام، وأن ما يؤدي إلى تماسك إسرائيل هو الحرب مع العرب. لكن لا يوجد فهم وإدراك للمجتمع الإسرائيلي وللسياسة الإسرائيلية، ولأوليات السياسة الإسرائيلية، ولأهمية السياسة الداخلية الإسرائيلية. فالعرب مثلاً تعاملوا مع إسرائيل حتى الآن كموضوعة

سياسة خارجية، أي كراس حرباً للإمبريالية في المنطقة في الخمسينات والستينات، من دون الأخذ في الاعتبار أنه يوجد في إسرائيل سياسة داخلية. في حين أن شخصاً مثل كيسنجر قال إنه لا يوجد لإسرائيل سياسة خارجية، بل سياسة داخلية فقط. وعلى من يريد أن يستنتج سياسة إسرائيل الخارجية أن يدرس سياسة إسرائيل الداخلية. فكيسنجر يكون بذلك ذهب إلى القطب الآخر تماماً. وكما يبدو، فإن الحقيقة في الوسط. لكن نحن لم نعط أهمية كافية للجدلية الداخلية وللحياة السياسية الإسرائيلية. وأنا أعتقد أنه مع نضج المجتمع الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية والاقتصاد الإسرائيلي وبنيته الطبقية، فإن السياسة الداخلية في هذا المجتمع آخذة في احتلال مرتبة أهم فأهم. والذي يتعامل مع إسرائيل بصورة غير قتالية، أو عن طريق غير طريق الحرب، يحتاج إلى أن يدرس السياسة الداخلية لإسرائيل ويتعرف إليها وإلى أولوياتها، وصراع الأحزاب فيها وصراع الفئات الاجتماعية فيها، وإلى غير ذلك، والابتعاد قدر الإمكان عن تعليل النفس بالألماني. مثلاً، الاعتقاد أن كل صراع في إسرائيل عبارة عن مكمّن ضعف فيها، وهذا ليس صحيحاً؛ فأحياناً يكون الصراع مكمّن قوة. أو الاعتقاد أنه كلما اكتشف خلاف في إسرائيل، فإن ذلك يعني أن إسرائيل ستنهار. أو مثلاً الحالة التي نشأت أخيراً، أي قيام أحزاب إثنية أو أحزاب عرقية، أو أحزاب ثقافية، كأن إسرائيل لم تكتمل قومياً بعد، وبالتالي، فإن انهيار المجتمع الإسرائيلي بات وشيكاً. هذا الكلام كله على أزمة داخلية يمكن أن تؤدي إلى إضعاف إسرائيل هو في رأيي لا يتعدى تعليل النفس بالألماني.

الحقيقة هي أنه كلما اكتشفنا تنوعاً أكثر في المجتمع الإسرائيلي اكتشفنا مكمّن قوة في هذا المجتمع وقدرة على تحمل صراعات، بما فيها قدرة على تحمل أحزاب ثقافية أو إثنية على هامشه؛ هي مكمّن قوة في المجتمع الإسرائيلي لا مكمّن ضعف، لأنها تعني أن التيار الرئيسي في الديمقراطية الإسرائيلية أصبح قوياً، ويستطيع أن يتحمل أصواتاً نشازاً من حوله، في حين أنه لم يكن فيما مضى يستطيع ذلك. ومن هنا، فإن هناك مجموعة من التوجهات للتعامل مع الحياة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية، ويجب الكف عن القفز من الآراء المسبقة الكاملة بشأن ضعف إسرائيل، وعدم وجود إسرائيل، وتجاهل إسرائيل إلى الإعجاب التام والكامل والمطبق بإسرائيل إلى درجة الشعور بالعجز أمامها والانبهار بقوتها. هذه الازدواجية في الموقف العربي: القفز السريع من تجاهل مطبق إلى إعجاب إلى درجة العجز هي، في رأيي، التي تمنع حتى الآن إمكان فهم عربي صحيح للحالة الإسرائيلية.

■ عند الحديث عن المشاريع السياسية التي طرحها في السابق، هل يمكن القول إن

الجانب العربي فهم ما تطرحه إسرائيل، ولا سيما أنه تعامل دائماً مع تلك المشاريع إماً بالقبول وإماً بالرفض، ولم يحاول أن يستغلها للوصول إلى شيء آخر، سواء أخذنا مثلاً لذلك كامب ديفيد أو طرح رابين - بيرس على الرئيس حافظ الأسد، أو حتى الاتفاق المرحلي الفلسطيني - الإسرائيلي الذي تعامل العرب معه كأنه معاهدة سلام تنهي الصراع قبل الأوان؟

□ لا، لم يفهموها، ولم يفهموا مدى قدرتهم على التعامل معها. لكنني أود أن أضيف هنا أن إسرائيل أصلاً لم تمنح العرب فرصاً كثيرة، ولم يكن هناك مناسبات كثيرة من هذا النوع لامتحانهم. فبعد لاءات الخرطوم الثلاث وبعد مشروع روجرز الذي وافقت مصر عليه ورفضته إسرائيل، لم تنشأ حالات يمكن استغلالها إلا بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. فبعد تلك الحرب استغلت مصر الفرصة التي أتاحت حتى النهاية وتوصلت إلى معاهدة كامب ديفيد. أما بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فلم تطرح إسرائيل قط أي مشروع موجّه إلى الفلسطينيين كطرف. وكان تعاملها مع المنظمة على قاعدة "كل شيء للربح، ولا شيء للخاسر" (zero sum game). وكان كل طرف لا يعترف بالآخر، وحتى مؤتمر مدريد، استمرت إسرائيل من دون أن تطرح على المنظمة شيئاً. وكان سُخف خطط المنظمة المرحلية يتجلى في أنها خططت من طرف واحد من دون الطرف الإسرائيلي. وكُسِر هذا التوجه بعد هزيمة المنظمة، وأصبح من الممكن طرح برنامج إسرائيلي عليها، إذ هُزم العرب في حرب الخليج، وقبل ذلك وصلت الانتفاضة إلى طريق مسدود، وبدلاً من إعطائها شيئاً ما، أصبح من الممكن تغيير دورها التاريخي كله من حركة تحرر وطني إلى شرطة، ضمن سياق إسرائيلي. وفيما عدا ذلك، حاول الأردن دائماً أن يستغل ما هو مطلوب منه، لكن وضعه العربي لم يسمح له قط بذلك، إذ كانت شرعيته أو تنافسه في التمثيل مع الفلسطينيين، أو خوفه على الاستقرار الداخلي، أو علاقاته بالعراق وسورية، كلها مجموعة عوامل منعتة من المضي قدماً. بقي هناك طرف واحد، لا أدري ما إذا كان طُرح عليه أي شيء في يوم من الأيام، أو ربما طُرح عليه شيء في الأيام الأولى بعد حرب سنة ١٩٦٧، وهو سورية. ففي الأيام الأولى بعد تلك الحرب كان من الممكن أن تسترجع سورية الجولان في مقابل معاهدة سلام. لكن بعد ذلك، بدأ الاستيطان في الجولان، ولم يفتح موضوع الجولان بجديّة ثانية إلا بعد حرب الخليج، ضمن المشروع الأميركي ودور سورية الجديد. وما طرح بعد حرب الخليج هو استعداد إسرائيل للانسحاب من الجولان، لكن الثمن، كما يبدو، كان مرتفعاً جداً بالنسبة إلى القيادة السورية، مع العلم بأن هناك أجزاء مما طرح لا نعرفها. ولذا، تصرفت القيادة السورية بمنطق "اللهم أبعد عني

هذه الكأس". فهي لم تكن راغبة في "ورطة" الأشياء التي تتمخض عن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان: تحديد الدور السوري، وحجم الجيش السوري، وعلاقات سورية في المنطقة، ومجموعة من الأمور الأخرى. ومن الممكن أن تسمى هذا أن سورية لم تستغل الفرصة، لكن يمكن أيضاً النظر إليه من منظور آخر، وهو أن سورية حاولت أن تحافظ على علاقة بإسرائيل أكثر توازناً من العلاقة الفلسطينية بإسرائيل. إنني أعتقد أن سورية تتصرف بمنطق الواثق بأن الجولان ستُسترجع في النهاية في أي ترتيب سلام مع إسرائيل. ولذلك، فإن في استطاعة سورية أن تصبر. هذا فضلاً عن أن سيادتها السياسية غير مرتبطة بنتائج المفاوضات مع إسرائيل.

■ ننتقل إلى موضوع فلسطيني الـ ٤٨، ما هي القضايا المدرجة في جدول أعمال فلسطيني الـ ٤٨، وأين موقعهم في المعادلة العربية - الفلسطينية، أولاً: داخلياً؟

□ الحقيقة أن على فلسطيني الـ ٤٨ أولاً أن يجدوا أنفسهم، أي أن يجدوا تعريفاً لأنفسهم قبل أن يبحثوا عن مكان لهم في العلاقة العربية - الفلسطينية وفي العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية. وفي اعتقادي أننا في هذا المجال، وفي هذا السياق، خطونا خطوات كبيرة إلى الأمام في الانتخابات الأخيرة. فمن الواضح أن العرب في إسرائيل كانوا، عشية الانتخابات الأخيرة، على شفا منزلق سياسي تاريخي خطر يتجه بهم نحو الضياع. لكن في الانتخابات، ونتيجة عوامل كثيرة، من ضمنها طرح جديد على الساحة وتغيير طريقة الانتخابات وأمور أخرى، شدد العرب في إسرائيل على انتمائهم القومي خلال هذه الانتخابات، وحددوا بوضوح أنهم مواطنون وعرب في الوقت ذاته؛ أي أنهم مواطنون في إسرائيل من ناحية، ويشكلون أقلية قومية من ناحية أخرى، إلى آخر ما هنالك. وأنا أخص يوم ٥/٢٩ من ناحية العرب في إسرائيل إيجابياً، بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، ومن ضمنها تغيير طريقة الانتخابات، إلا أنني أعتقد أن ٥/٢٩ يشكل منعطفاً بعد أعوام من الانهيار نحو تحديد ناضج للهوية الوطنية والمدنية للعرب في إسرائيل. الآن بقيت محاولة إيجاد المعادلة التي توازن بين الانتماءين، أي بين كونهم مواطنين إسرائيليين يريدون المساواة في دولة إسرائيل وبين انتمائهم إلى الأمة العربية وإلى الشعب الفلسطيني. إن البحث عن هذه المعادلة لا يعني فقط طرح البرامج السياسية الصحيحة، وهذا نقوم به حالياً؛ إن البحث عن المعادلة الصحيحة يعني أيضاً طرح الأدوات الصحيحة، وتغيير البنية التنظيمية للعرب في إسرائيل، وتغيير الهيكلية القيادية للعرب في إسرائيل. هناك تقدم يتلخص في أن الأحزاب العربية قويت في الانتخابات الأخيرة، وصار لها تمثيل أكبر برلمانياً، الآن يجب أن يحدث تغيير بنيوي في بنية القيادة القومية. ماذا أقصد بذلك؟ حتى الآن

القيادة القومية للعرب في إسرائيل، والتي أسميها أنا قيادة قومية، وهي في الواقع قيادة محلية أو قيادة بلدية، لا قيادة قومية، وليس لها طابع قومي أصلاً. هذه القيادة تألفت حتى الآن من شخصيات محلية، رؤساء بلديات ورؤساء مجالس وبعض أعضاء الكنيست العرب، إلخ. ويجب تشكيل قيادة ذات طابع سياسي قطري تغلب الطابع السياسي القومي القطري على الطابع المحلي البلدي الجهوي القائم حالياً، وحتى الطائفي في بعض الحالات. والأداة الوحيدة التي أراها هي أن يزداد نشاط الأحزاب القطرية السياسية القومية الطابع في لجنة المتابعة العليا، وأن يقل وزن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية؟

■ لماذا؟

□ لأن رؤساء السلطات المحلية العربية هم جزء من السلطة، أي هم عبارة عن سلطة محلية، وهم جزء من وزارة الداخلية. وأنت لا تستطيع أن تقود شعباً في مواجهة سلطة أنت جزء منها. ولا تستطيع أن تقود نضال جماهير سياسياً وقومياً، لتجلس في اليوم التالي مع الوزراء لتتفاوض في شأن ميزانيات، فأنت مرتبط بهم أصلاً، وتحتاج إلى ميزانيات للبلدية. يجب أن ندرك أن البلدية والسلطة المحلية مهمتان لكنهما سلطة محلية، ويجب أن نريحها أصلاً من عبء الصراع، لأنها لا تستطيع أن تخوضه ولا تستطيع أن تكون القيادة القومية القطرية للعرب في إسرائيل. فعندما تقوم قيادات قومية ويتحتم عليها أن تعلن موقفاً من التعذيب في السجون الفلسطينية، أو من مسألة الاستيطان، أو مما يجري في الأقصى، أو أن تتبنى موقفاً من قضية المساواة، على سبيل المثال، فإنه لا يجوز أن تتبنى هذا الموقف وهي تفكر في الوقت ذاته في ميزانية مجلس الطيرة أو مجلس الطيبة. ففي هذه الحالة، ينبغي للقيادات الحزبية أن تتصدى. يجب أن يكون الذين انتخبوا بناء على برامج سياسية قطرية هم الجزء المسيطر. وأقصد بهؤلاء الأحزاب السياسية، مثل التجمع الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي والحركة الإسلامية، أي جميع هذه الحركات التي خاضت الانتخابات على أساس برامج سياسية (لا طائفية وعائلية)، ولها طابع قطري، ولها فروع في القرى كلها. لذلك، أقول إن لها طابعاً وطنياً وقومياً لأنها عبارة عن تنظيمات قومية. وهكذا نشكل قيادة قومية للجماهير العربية، ونبدأ التصرف كشعب. فالاعتراف بنا كأقلية قومية له شقان: الأول هو أن تعترف السلطة بنا كشعب لا كمجموعة أقليات دينية؛ والشق الآخر والأهم، هو أن نعترف نحن بأنفسنا كشعب، وأن نتصرف كشعب لا كمجموعة طوائف وعشائر على غرار ما نفعله الآن.

وبالنسبة إلى العرب في إسرائيل، فإن كارثتهم، وهذا إجابة عن سؤالك أين

المعادلة، هي أن مكانهم حتى الآن هو اللامكان؛ أي أنهم على هامش المجتمع الإسرائيلي وعلى هامش العرب. وبالتالي، أنا أقول إن العرب في إسرائيل يعيشون على تقاطع هامشين: هامش الأمة العربية وهامش المجتمع الإسرائيلي. والكارثة والطامة الثقافية هما أنهم سعيون بذلك؛ فمن أجل بعض المزايا في الوضع الاجتماعي والمدني، أصيب العرب في إسرائيل بعطب ثقافي.

■ لكن حتى وهم على هامش الاثنين، كان هناك معركة وكان هناك نضال يتم في الوقت ذاته. فبأي مراحل مر هذا النضال، وأين كانت محطاته الرئيسية، وإلى أين أوصلتهم؟

□ هذا صحيح، لقد كان هناك بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٧ مرحلة أسميها عادة مرحلة الخوف، إذ كانت العلاقة بين العرب في إسرائيل والسلطة، في الأساس، علاقة بين قوة غاشمة هي السلطة الإسرائيلية المحتلة سنة ١٩٤٨، وأي شيء تعطيه للعرب تعطيهم إياه بمنة كأنه معروف تسديه لناس مهزومين وجزء من شعب هو عدو، في حالة حرب مع إسرائيل. وبالتالي، فإن كل ما كانت تعطيه لهم كان، من وجهة نظرها، دليلاً على ديمقراطية إسرائيل وتسامحها. وبالتالي، كانت تريد في مقابل ما تعطيه للعرب من حقوق مدنية واقتصادية ولاءً سياسياً. ولذلك، كانت العلاقة علاقة خوف لا علاقة مواطن له حقوق ومتأكد من مواطنته ولا يتعامل مع حقوقه كأنها معروف تسديه دولة غريبة له، وبالتالي يدفع في مقابله بعملة الولاء السياسي. العرب في إسرائيل كانوا أقلية مهزومة من شعب مهزوم، ولا يستحقون لقب مجتمع لأنهم كانوا أشلاء مجتمع. وكانت الأقلية في الواقع الأشلاء الأضعف من المجتمع الفلسطيني التي لم تسافر ولم تهجر، وكانت الفئات الأكثر تخلفاً في الشعب الفلسطيني، ولذلك كانت عملية التمدن الخاصة بها عملية إسرائيلية تمت من فوق، ولذلك أيضاً حدثت تشويهاً عديدة. وفي هذه المرحلة الأولى، كان العرب في إسرائيل منقسمين إلى ثلاثة تيارات، إذا كانت أصلاً تستحق تسمية تيارات؛ إذ كان هناك تيار الولاء للسلطة، وهو لم يكن تياراً سياسياً بل كان تياراً اجتماعياً وقوى تقليدية اجتماعية موالية لحزب مباي، كأنها في علاقة استسلام. وتيار يمثله الحزب الشيوعي، وإلى حد بعيد مبام الذي يؤمن بإمكان التعايش والمساواة، ثم تخلى مبام عنه واستمر الحزب الشيوعي فيه. وتيار ثالث هو تيار قومي عربي مرتبط بعبد الناصر، لكن أشكاله التنظيمية ضعيفة. وقد هزم بسرعة أيضاً، ولم ينجح في التبلور تياراً سياسياً لأنه كان يعمل في واقع غريب تنقصه مقومات النجاح تماماً داخل إسرائيل.

في المرحلة الثانية، تعقدت الصورة أكثر لأن العرب في إسرائيل عرفوا نمواً مدنياً

أكبر، وأصبح لديهم طبقة مثقفين وطبقة وسطى، وأصبح عندهم وعي أكثر لحقوقهم المدنية. وإسرائيل تطورت بدورها وأصبح هناك مجتمع إسرائيلي أكثر ديمقراطية، ولا سيما بعد سنة ١٩٧٧، وفي الوقت نفسه أكثر قوة ولا تنقصه الثقة بالنفس، ويستطيع بالتالي أن يمنح العرب مقداراً أكبر من الحقوق الفردية.

وفي الوقت الذي ازداد الوعي للحقوق المدنية كمواطنين داخل دولة إسرائيل، ازداد أيضاً الوعي الوطني والقومي بسبب مجموعة من العوامل بعد سنة ١٩٦٧، وأقصد بذلك الوعي الوطني الفلسطيني. وجرت هاتان العمليتان طوال فترة السبعينات على نحو متواز تقريباً، أي الأسرلة ومقابلها الفلسطنة. وفي رأبي أن الفلسطينيين في إسرائيل حاولوا أن يحافظوا على توازن بين هذين الانتماءين المتناقضين عن طريق تبني شعار المساواة داخل إسرائيل والدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وعلى أساس أن هذا ما يحفظ التوازن بين الانتماءين. لكن بعد فترة قصيرة، انهار هذا التوازن بفعل العوامل الداخلية وقوة عوامل الأسرلة، وبفعل العناصر الخارجية: ضعف الحركة القومية العربية وانهارها في حرب الخليج، وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية وانهارها في نهاية الانتفاضة، وعوامل عديدة أخرى. لكن أهمها، بحسب رأبي، العوامل الداخلية: الاقتصاد الإسرائيلي، وكون العرب في إسرائيل جزءاً منه، إلخ. أنا أرى أن هذه المعادلة الدقيقة انهارت في النهاية، وما بقي منها هو عملية أسرلة متسارعة. ودعم العملية السلمية أصبح هو الغطاء في عملية الأسرلة، أي بدلاً من أن يقود إلى دولة فلسطينية، أصبح هو الغطاء للاندفاع نحو الأسرلة أكثر فأكثر. وهذه العملية المشوهة، والتي كان العرب في إسرائيل مندفعين بها في الأعوام الأخيرة في المرحلة الثالثة، إلى حين جرت الانتخابات الأخيرة، وعملنا انعطافاً فيها في اتجاه أصح، هو وقف عملية الأسرلة بأي ثمن وضبطها نحو إعادة تعريف دولة إسرائيل، على الأقل ثقافياً ونظرياً، وعدم قبول يهودية الدولة واستبدالها.

■ ماذا كان دور التجمع الوطني الديمقراطي الذي قده خلال الانتخابات الأخيرة في هذا الطرح؟

□ نحن طرحنا هذه الأمور والجميع تبناها وبدأ يرددها. صحيح أننا أقلية لكن لدينا هيمنة ثقافية على الشارع. فالكل يقول: "إسرائيل دولة مواطنيها" لكن عدداً قليلاً منهم يفهم ماذا يعني ذلك. وعلى الرغم من أننا أقلية، فإن شعاراتنا كانت قوية جداً. وأنا أعتقد أن الانتخابات الأخيرة كانت مهمة جداً، لأننا أحدثنا منعطفاً في كل عملية الأسرلة المشوهة هذه، في اتجاه تمسك أكبر بالهوية الوطنية العربية من ناحية، ورفض الصهيونية وطبيعة دولة إسرائيل اليهودية من ناحية أخرى. هذا طرح جديد،

ويعيد نوعاً من التوازن أكثر في الانتماءات المختلفة التي تحدثت عنها. والآن السؤال الذي يطرح هو كيفية تطير هذه الهبة التي حدثت في ٥/٢٩ كي لا تتحول إلى عاصفة في فنجان في حال أخفقت القوى السياسية الفاعلة في تطيرها وطنياً. فمن السهل جداً أن تتحول إلى مرحلة عابرة في تاريخنا، وخصوصاً أن طريقة الانتخابات الجديدة سمحت للناس بأن تجد حلولاً وسطاً بينها وبين نفسها، فصوتت لشمعون بيرس من ناحية وللوقى الوطنية العربية من ناحية أخرى.

نحن شعب واحد، ويستطيع العرب في إسرائيل أن يحيوا القدس اقتصادياً

■ بالنسبة إلى الجانب الذي يتعلق بالتضامن مع القضية الفلسطينية ومحاولة الانتماء إلى الأمة العربية، أين تعتقد أنهم أصابوا وأين أخطأوا طوال مسيرتهم؟

□ العرب في إسرائيل تعاملوا مع موضوع الأمة العربية إما برومانسية كاملة، وخصوصاً في الموقف من عبد الناصر - وفيما بعد - من منظمة التحرير ودورها في بيروت، وإماً بقرف واشمئزاز بعد أن عرفوا الوضع أكثر في العالم العربي. كان موقفهم من العالم العربي ينقصه التوازن الموجود عند المنتمي، أي القبول بما نحن عليه، بنواقصنا ومصائبنا. فهم من ناحية إما يصفون على العالم العربي، الذي كانوا دائماً في عزلة عنه، طابعاً رومانسياً كاملاً، وإماً يتعاملون معه كظلام، وكشر محقق، وكأسوأ أنواع الشر. أي أنه لا يوجد علاقة متوازنة مع العالم العربي، ولم يكونوا يدركون أن العالم العربي فيه على الأقل مشروع ثقافي غير موجود عندهم، وأن فيه قوى مستترة متنورة جداً، وأن فيه تنوعاً، ومجموعة من الأمور الأخرى، لا ديكتاتوريات فقط ولا غياب حكم القانون. ولذلك كان تعامل العرب في إسرائيل مع العالم العربي يتأرجح من تعاطف كامل إلى تبرؤ كامل، تبرئة ذمة من العالم العربي ومحاولة الانضمام إلى إسرائيل.

أما في موضوع منظمة التحرير، فهم أولاً تبنوها في وقت متأخر جداً. يعني التشديد على منظمة التحرير بصفقتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتشديد على الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، التي تبنتها قيادة الحزب الشيوعي أولاً ثم الحركة التقدمية ثم الحزب الديمقراطي العربي، هذه العملية كلها حدثت في نهاية السبعينات. وقبل نهاية السبعينات لم تكن منظمة التحرير تذكر لدى العرب في إسرائيل. ومنذ أن طرحت، كان التعامل معها رومانسياً أيضاً، أي أن منظمة التحرير باتت هي حركة تحرر وطني تشبه الـ "فيتكونغ"، حركة التحرير الوطني

الفيتنامية، أو تشبه المؤتمر الوطني الأفريقي. وجرى تعامل رومانسي أيضاً مع رموزها. هذا كله من دون أن يدفعوا ثمناً بالولاء السياسي لها، أي من دون أن يصبح للمنظمة في يوم من الأيام نفوذ سياسي حقيقي لدى العرب في إسرائيل إلا عن طريق جسم سياسي واحد صغير كان اسمه الحركة التقدمية (قيادته اليوم جزء من التجمع). وبالتالي، كان هذا الموقف من منظمة التحرير غير مكلف بالنسبة إلى العرب في إسرائيل.

وما حدث عندما بدأت عملية السلام هو أن هذا الشعار، أي م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد، تحول مع الوقت إلى الشعار الرئيسي بدلاً من شعار التخلص من الاحتلال وحق تقرير المصير؛ فتحوّلت الوسيلة إلى هدف، وأصبح المهم من تفاوض إسرائيل مع المنظمة، وما إن بدأ ذلك التفاوض حتى بدا للعرب في إسرائيل أن المشكلة حلّت. أمّا بالنسبة إلى العلاقة بالضفة والقطاع، فأرى أننا، للأسف، لم نتصرف كشعب واحد.

■ هل كان يفترض أن يتم التصرف كشعب واحد؟

□ نعم، كان يفترض أن نتصرف كشعب واحد. اقتصادياً، قام العرب في إسرائيل بعملية وساطة بين الاقتصاد الإسرائيلي وبين عرب الضفة، هذا صحيح. لكن لم نحاول أن نبني شراكة تجارية، ولم نحاول أن نبني منظمات غير حكومية مشتركة، ولا أن نبني حياة ثقافية مشتركة، ما عدا ما كان يجري في الهوامش. وفي العلاقات الاجتماعية، لم تتم زيجات متبادلة إلا كاستثناء في المناطق المتقاربة جغرافياً، المثلث الجنوبي وطولكرم من جهة، والنقب وغزة من جهة أخرى. وفيما عدا ذلك، لم يجر اختلاط اجتماعي حقيقي.

■ لكن هل كان ذلك ممكناً في وقت كانت المعطيات تختلف بين المناطق المختلفة؛ إذ قبل سنة ١٩٦٧، كان العرب في إسرائيل يعيشون في ظل حكم عسكري إسرائيلي في وقت كانت الضفة الغربية تعيش تحت نظام أردني وقطاع غزة تحت نظام مصري. وبعد سنة ١٩٦٧، بدأ العرب في إسرائيل يعون ضرورة النضال من أجل حقوقهم بينما كان فلسطينيو الضفة وغزة تحت الاحتلال الإسرائيلي؟

□ هذا كله صحيح، لكن أنا أتكلم على رافد ليس له علاقة مباشرة بالسياسة والبرامج السياسية للأحزاب، وهو رافد اجتماعي واقتصادي. على هذا الصعيد، حاول العرب في الضفة والقطاع تجنب العلاقات مع العرب في إسرائيل في البداية، لأنهم كانوا يرفضون التطبيع مع إسرائيل، ولم يروا فيهم فلسطينيين وإنما إسرائيليين. ثم في

مرحلة متأخرة، بدأوا ينظرون إليهم كفلسطينيين، في حين أن مطلب فلسطيني "الداخل" هو انفصال الضفة والقطاع وعودتهما إلى الأردن ومصر، وذلك عندما كان الشعار هو إزالة آثار العدوان. ثم أصبحت الدولة الفلسطينية هي الشعار. لكن لم يكن هناك في أي وقت تصور لحياة مشتركة مع فلسطيني الضفة وغزة، بل كانت النظرة أنهم سيعودون إلى الأردن أو إلى دولة فلسطينية، لكن لم تجر محاولة تصور أننا يمكن أن نعيش معاً فترة طويلة، وبالتالي، ومن أجل ذلك، علينا أن نشد أزر بعضنا بعضاً. ولم تحدث أي عملية ترتيب جدية لهذه العلاقة. والآن نبدو بأمس الحاجة إلى ترتيبها، لأنه يبدو أننا، وإن كنا لن نعيش معاً، فسنعيش لفترة طويلة في ظل صراع مع السلطة نفسها، وهي إسرائيل. والواقع أنه لا يوجد أي بحث في هذه العلاقة. وأنا أدعو بصورة قاطعة إلى البحث فيها؛ إذ لا يجدر أن تكون العلاقة عبارة عن غربة كاملة أو علاقات بـ "الفاكس" السياسي. فـ "الفاكس" السياسي، وأنا أقولها على نحو قاطع، انتهت مرحلته؛ فلا أحد يقبل به ولا أحد يستمع إليه.

هل يوجد علاقة من نوع آخر؟ طبعاً هناك أنواع أخرى من العلاقات. مثلاً، لماذا لا تكون منظمات حقوق الإنسان، على الأقل، مشتركة. نحن نعرف ما هي ظروف نشيطي حقوق الإنسان في الضفة والقطاع، على الأقل، في هذه الحالة، والذين هم تحت سلطة إسرائيل يكون الحديث عنهم أسهل. هذه مثلاً يمكن أن تكون مشتركة. في عالم الاقتصاد والأعمال، ممكن جداً أن يكون هناك تعاون أكثر مما يجري حالياً. اقترحت أنا مؤخراً موضوعة مثل موضوعة القدس. فحيث إن القدس العربية في حال حصار يهدف إلى إنهاؤها اقتصادياً إنهاء كلياً، وهي معزولة عن الضفة، ففي إمكان العرب في إسرائيل جدياً أن يحيوها اقتصادياً، وذلك بالسفر إليها وتمضية عطلة نهاية الأسبوع فيها، وأن يحيوها سياحياً وتجارياً. فهم الذين يحيون المسجد الأقصى يوم الجمعة، إذ يأتون بالباصات. وهذا ممكن تعميمه ليس فقط على الصلاة، فليأتوا ليشتروا حاجاتهم من القدس، بدلاً من أن يسافروا بجماهيرهم للسياحة إلى تركيا. ليحددوا لهم أسعاراً خاصة في فنادق القدس، ويعدوا لهم برامج خاصة بدلاً من الذهاب إلى تركيا ومصر. يوجد مساهمات ممكنة، وصارت هذه حاجة ولم تعد ترفاً. إن تنظيم العلاقة بين العرب في إسرائيل وبين فلسطيني الضفة والقطاع أصبح حاجة. أنا أقول ذلك مع إدراكي أنه يمكن في المستقبل أن تنتهي الخيارات السياسية وننتقل إلى النموذج ثنائي القومية. وفي مثل هذه الحالة، سنكتشف أننا شعب واحد من جديد، وربما يجب أن ننسق كل علاقتنا من جديد، ويمكن أن يتجه التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الذي أنا أمثله، إلى أن يكون حزباً أيضاً في الضفة والقطاع. ولماذا

لا يكون ذلك إذا لم تقم دولة فلسطينية؟ ومن يقرأ مؤخراً المقابلة الصحافية مع إيهود براك ("هآرتس"، ٤/١٠/١٩٩٦) يدرك أن الدولة الفلسطينية لن تقوم بالضرورة وتتطور الأحداث الطبيعي، حتى لو وصل حزب العمل إلى السلطة بقيادة براك بعد أربعة أعوام. فليقم حزب سياسي يشمل فلسطينيي الـ ٤٨ والـ ٦٧ بدلاً من فلسطينيي الضفة والشتات. لذلك، أنا أقول إن علينا أن نبدأ في هذه المرحلة على الأقل إقامة منظمات غير حكومية مشتركة، ويجب ألاّ نسمح لإسرائيل بأن تخلق وضعا لا ترسم فيه حدوداً سياسية واضحة بين دولتين ولا تدعنا في الوقت نفسه نقيم علاقات فيما بيننا كشعب، وألاّ نسمح بأن تواصل نظام التفرقة العنصرية. يجب أن نخترق هذا النظام وألاّ نتساق معه. لذلك، أصبح تنظيم العلاقة بين عرب الـ ٤٨ وعرب الـ ٦٧ قضية مهمة جداً جداً، وهي لا تولى أهمية كافية سوى في بعض الوفود التي تذهب لتتملق ياسر عرفات وتجاهله وتأخذ الصور التذكارية وتعود. هذه ليست علاقة شعبين. يجب تنظيم هذه العلاقة من الأسفل إلى الأعلى، أي من العلاقات الاقتصادية إلى العلاقات الثقافية فالاجتماعية حتى العلاقات السياسية، ودرس إمكان إقامة أطر سياسية مشتركة.

■ هذا يتعلق بما يجب أن يكون. لكن فيما هو واقع اليوم، هل يمكن الحديث عن اتجاه معين لفلسطينيي الـ ٤٨ هم سائرون نحوه؟ أي ما بين الأسرة والانتماء العربي، هل واضح اليوم نحو أي منهما يسرون؟

□ لا ليس واضحاً، ويوجد بين العرب في إسرائيل تيارات متصارعة بشأن هذا الموضوع. لكن أجدني أكثر تفاعلاً اليوم مما كنت عليه قبل عام واحد، لا لأن الليكود وصل إلى السلطة فحسب - وهذا له أهميته، إذ ولّت مرحلة الكتلة العربية المانعة في الكنيسة والتخبط الذي كان يسودها في علاقاتها مع حزب العمل، والتي أصبحت شرعية خلال الأعوام الأربعة الأخيرة - بل أيضاً لأنه يخلق نوعاً آخر من العلاقة؛ فهو يعيد العرب إلى انتمائهم القومي أكثر من حزب العمل. هناك عامل يمكن تسميته عاملاً ثقافياً نفسياً، إذ يبدو أن الشعب بعد سن معينة ينضج ويطرح السؤال: من أنا؟ وتصبح مسألة الهوية حاجة مثل الاقتصاد والمأكل والمشرب، ومثل الحقوق المدنية. وهذا أمر لم أعطه أهمية كبيرة في السابق، وقبل أن أجول في القرى مرات عديدة وأجد الناس يتساءلون: نحن من؟ وماذا سنعلم أولادنا؟ هل نحن يهود أم عرب؟ مسيحيون أم إسرائيليون؟ وما هي هويتنا القومية، وما هو محلنا من الإعراب؟ الناس مشغولون بقضية هويتهم الوطنية، وهناك مرحلة إعادة اكتشاف الذات. وأنا أقول إن مجرد الانهماك في السؤال أولاً هو خطوة كبيرة إلى الأمام.

■ إلى أين يمكن أن يقود اكتشاف الذات هذا؟

□ نحن لا نزال في مرحلة التبلور، لكن أتمنى أن يجعلنا هذا الاكتشاف نتصرف كشعب، وأن يوفر الحكم الذاتي لنا كشعب ضمن دولة هي دولة مواطنيها. هذا مشروع، لكن أحياناً عندما يتعلق الأمر بالمشاريع السياسية، يكفي أن يتبناها الناس كي يتغير تصرفهم السياسي وتوقعاتهم السياسية من النظام وطريقة تعاملهم معه. فالأعوام الأربعة الأخيرة كانت كارثية، من ناحية تعامل العرب في إسرائيل مع السلطة، لأنهم كانوا مهمشين سياسياً تماماً. وعملياً، أستطيع أن أقول أكثر من هذا؛ فعلياً كانوا مرتشين، بمعنى أن السلطة الإسرائيلية كانت تشتريهم بالمال وتهمشهم سياسياً، بحيث لا يكون لهم أي دور في تقرير خط سياسة الحكومة التي هي موجودة بفضلهم. ومع ذلك فإنهم كانوا راضين بقبول غياب أي دور سياسي لهم في مقابل ميزانيات هي جزء من حقوقهم أصلاً. هذا، في رأيي، عبارة عن شراء ذمم، لكن له اسم آخر، هنا يسمونه "نحصل على حقوقنا". لكن أنت لا يصح أن تقبل بأن تقرر من هي الحكومة ولا تقرر شيئاً في سياستها، وأن تكون قابلاً بذلك في مقابل ألا يكون الليكود في السلطة. نحن لم يكن لنا أي مساهمة وأي دور، لا في أوصلو ولا بعد أوصلو ولا قبل أوصلو، ولا في كيفية التعامل مع موضوع الاستيطان، ولا في الحلف الاستراتيجي مع تركيا، ولا في نوع العلاقات مع سورية، ولا في أي شيء آخر، ذلك كله في حكومة حزب العمل التي لو لم نصوت لها لسقطت. هذا الدور أصبح غير مقبول منا.

وعلى الرغم من أن موقفي من العرب في إسرائيل كان قبل الانتخابات، وإلى أن خضت التجربة، متشائماً جداً، وهذا ما تجلى في مقال لي نشرته "مجلة الدراسات الفلسطينية"،^{*} فإنني اكتشفت، عندما خضت التجربة، قوة كامنة كبيرة جداً أكبر مما كنت أتصور أنها يمكن أن توجد لدى العرب، وهي في حاجة إلى توجيه وتطوير، وهنا يأتي دور المثقف. وهذا ما نحاول أن نفعله في التجمع الوطني الديمقراطي، غير أن ذلك عملية تحتاج إلى وقت.

* عزمي بشارة، "العربي الإسرائيلي: قراءة في الخطاب السياسي المبتور"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤ (خريف ١٩٩٥)، ص ٢٦ - ٥٤.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>